"المؤامرة الكولولنيالية" و تداعياتها المباشرة 1950 – 1952

أ.سعداوي مصطفى

جامعة الجزائر

صَاحَبَ اكتشاف المنظمة الخاصة و تفكيكها من قبل مصالح الأمن الاستعماري سنة 1950 حملة إعلامية شرسة شنتها الصحف الاستعمارية مثل صدى الجزائر(Echos d'Alger)، جريدة الجزائر(Journal d'Alger)، برقية الشرق La dépêche de l'Est، صدى وهران(Echos d'Oran)... التي مضت تشهر بما أسمته: "مؤامرة حزب الشعب الجزائري"(Le Complot du PPA)...[1] وارتفعت عقيرة عتاة المعمرين مطالبة بإنزال أقسى العقوبات على المخربين الذين يسعون إلى تمزيق الدولة الفرنسية، فكتب جاك شوفاليي(Jacques Chevalier)مقالا ناريا في "صدى الجزائر" (11 أفريل 1950) بعنوان:(le feu couvre) يتهم فيه تنظيم حزب الشعب ـ حركة الانتصار (PPA-MTLD)بتهديد أمن الدولة وتحدي السلطة وتجاوز القانون ويلح على ضرورة تسليط عقوبة مثالية عليه[2]... وراحت الشرطة تفتش مقرات حركة الانتصار وتعتقل وتستجوب إطاراتها ومناضليها ومنتخبيها[3]... وخيم جو من الإرهاب على جميع البلاد وأصبح السكان يترقبون الدمار والبوار[4]... حتى تساءلت إحدى الصحف: هل نحن على أبواب ثامن ماي جديد؟[5]

في هذا الجو العصيب وإزاء ذاك التحدي الخطير، كان على قيادة حزب الشعب أن تجد الرد الملائم بحيث لا تنساق وراء الاستفزاز حتى لا تعطي العدو الفرصة لتدميرها من الخارج، وأيضا لا تستسلم للقمع لكي لا تنتج الشروط التي ستحكم عليها

بالانفجار من الداخل. ببساطة كان عليها أن تحافظ على توازنها فوق صراط أحَدّ من السيف على حد تعبير أحمد بوداة[6]. فهل وفّقت في ذلك؟

I - أطروحة "المؤامرة الكولونيالية":

حينما بدأت الاعتقالات في تبسة، قام مسؤولو "المخ" بإشعار قيادة الحزب بالأمر وطلبوا منها التعليمات، فكان الرد: "أحرقوا الوثائق وأخفوا العتاد وانتظروا"[7]، وتتفق روايات قادة "المخ" وقادة الجناح السياسي على هذه النقطة مع اختلاف معقول حول تقييمها.

إلا أن بن عودة يضيف إلى تلك التعليمات تعليمة تثير الجدل. إذ يزعم بأن بن مهيدي قدِم إلى عنابة بعد عملية تبسة مباشرة، وطلب منه تبليغ المناضلين بعدم مقاومة الشرطة إذا حاولت اعتقالهم، وأنه اعترض على هذه التعليمة مشيرا إلى تناقضها مع المبادئ الثورية التي كانت تلقّنها "المخ" لعناصرها، فكان رد بن مهيدي: "إنها أوامر الحزب وليست للنقاش"[8]. غير أن قادة هذا الأخير ينفون بشكل قاطع وجود مثل هذه التعليمة[9]. الأمر الذي يحتِّم التساؤل حول صحة رواية بن عودة؟

يترتب عن الفحص العلمي لهذه الرواية الخروج بملحوظتين نقديتين:

أولا: تعد الرواية الفريدة ـ في حدود اطلاعنا ـ التي ورد فيها ذكرٌ لهذا الأمر. وهنا نميز بين الأمر بالاستسلام عند بداية الاعتقالات والأمر بالاستسلام بعد صدور الأحكام القضائية. ففيما يتعلق بالأمر الثاني لا خلاف حوله، وهناك العديد من الروايات تؤكد صدوره... أما بخصوص الأمر الأول، فإذا استثنينا قضية النائب خيضر التي تعد حالة خاصة، فإن هذه الرواية تبقى الوحيدة التي أشارت إلى ذلك. ولا يفوتنا أن ننبه إلى ورود رواية طبق الأصل لهذه منسوبة إلى بوشعيب في بعض الكتابات، إلا أن هذه الأخيرة استقت جميعا من معين واحد، هو مجلة الباحث في عددها الثالث التي أسندت سهوا كلاما لبن عودة إلى بوشعيب[10].

ثانيا: إذا سلمنا بصحة هذه الرواية ستواجهنا مشكلات عويصة، من قبيل:

- كيف ينقل بن مهيدي إلى مرؤوسيه أوامر بالاستسلام ويلح على الالتزام بها من باب الانضباط الحزبي ثم يخالفها هو وغيره من القياديين بمقاطعة قسنطينة كديدوش وقيراس.. ؟
- كيف نفسر تلقي فروع عديدة بمقاطعة قسنطينة أوامر تناقض تلك التي تلقاها فرع عنابة؛ فبيطاط ـ مثلا ـ يذكر أنه صدر إليه ولزملائه في قسنطينة أمر بالنجاة بالنفس[11]، وبن طوبال مسؤول فرع ميلة يؤكد أنه التقى ابن مهيدي

وديدوش في مدينة قسنطينة مع بداية حملة الاعتقالات وأنهما طلبا منه أن لا يعود إلى ميلة وأن يبلغ زملاءه هناك بالاختفاء عن الأنظار...[12]!؟

وبناءا على هاتين الملحوظتين نميل إلى استبعاد صدور هذه التعليمة، إلا أن هذا لا يستلزم ـ كما يعتقد البعض ـ تبرئة ساحة قيادة الحزب من المسؤولية فيما جرى من اعتقالات، إذ غاية ما يقتضيه هو تحديد نوع تلك المسؤولية بحيث لا تكون مسؤولية إيجابية ناجمة عن أمر المناضلين بالاستسلام وإنما مسؤولية سلبية ناتجة عن عدم اتخاذ الموقف المناسب في الظرف المناسب. وهذا ما تزكيه التعليمات القاضية بالانتظار المشار إليها سابقا وتجليه العديد من الوقائع الثابتة: كقصة محساس الذي كان في الخدمة العسكرية عند بداية الاعتقالات، فنزل إلى مدينة الجزائر في إجازة وطلب من قيادة الحزب التحرك بسرعة لإنقاذ الموقف فكان جوابها: "عد إلى ثكنتك ولا تشغل بالك" و ما إن عاد حتى وقع في قبضة الأمن العسكري[13].

بيد أن هذه التعليمات ومهما بلغت من الأهمية لم تكن سوى الخطوة الأولى في مسلسل إدارة الأزمة الطويل، والخطوة الموالية والأكثر أهمية كانت اتخاذ موقف رسمي من الأحداث. وهي خطوة لم يكن منها بد لمواجهة الدعاية الكولونيالية التي لم تألُ جهدا في كيل التهم للحزب والدعوة إلى التنكيل به. وهنا، كان

أمام قيادة الحزب خياران: إما تبني المنظمة الخاصة وليكن ما يكون، وإما إنكار وجودها أصلا.

تذكر شهادات المعنيين (بوداة[14]، مرباح[15]، بن خدة[16]...) أنه بعد الأخذ والرد، كاد موقف القيادة يستقر على الخيار الأول، لكن في آخر لحظة، اقترح شرشالي فكرة "المؤامرة الكولونيالية" (Le complot colonialiste) التي تقوم على اتهام مصالح الحكومة العامة بافتعال قضية "المخ" من أساسها لضرب الحزب فاستحسنها الجميع ووافقوا عليها. ولوضعها موضع التنفيذ، كان لابد من القيام بمهمتين أساسيتين، الأولى: تنظيم حملة دعائية مضادة للحملة الاستعمارية، والثانية: إقناع مناضلي "المخ" الموقوفين بالتراجع عن اعترافاتهم.

فيما يخص المهمة الأولى، شرع الحزب بعد تحديد موقفه مباشرة، في حملة دعائية واسعة النطاق منددا بـ "المؤامرة الكولونيالية" وطنيا ودوليا. فأوعز إلى فروعه في الجزائر وفرنسا بنشر بيانات التنديد في الصحف، ورفع الشكاوي إلى النيابة العامة، وتوزيع المنشورات على المواطنين[17]... وإلى نوابه في المجالس المختلفة بالاحتجاج ضد الاعتقال التعسفي والتعذيب الوحشي: فأطلع النائب مزغنة البرلمان والرأي العام الفرنسيين على ما يجري في الجزائر من خرق متكرر للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه فرنسا سيما المادة الخامسة منه[18]، وقدم فروخي عضو

المجلس الجزائري مدعوما بدماغ العتروس والجيلاني والدكتور فرانسيس لائحة تطالب بفتح النقاش بصفة استعجالية حول القمع، ورغم أنها رفضت بأغلبية 32 صوت ضد 20 إلا أنها كانت فرصة للتشهير بجو الإرهاب الذي خيم على البلاد من جراء القمع البوليسي[19]. ووقف حزب البيان وجمعية العلماء والحزب الشيوعي إلى جانب حركة الانتصار، منددين بالمؤامرات الخيالية التي تكتشف عند الطلب والفظائع الوحشية التي ترتكب بلا سبب، وفتحوا صفحات جرائدهم للحملة الوطنية، فنشرت ـ على سبيل المثال ـ "الجمهورية الجزائرية(La République algérienne)(لسان حركة البيان) مقالا مطولا في ثلاث حلقات بعنوان "المؤامرة العجيبة"(Drôle de complot)لفرانسيس جونسون(Francis Jeanson)وكان لهذه الحملة صدى كبيرا في الصحافة الفرنسية والدولية التي راحت ـ بدورها ـ تدين سياسة نايجلن وتتهمه بافتعال المؤامرات لضرب القوى المناضلة من أجل الحرية والعدالة[21]. فنشرت ـ مثلا ـ مجلة إيسبري(Esprit)في عدد جويلية 1950 مقالا تحذر فيه من مغبة المساس بحركة الانتصار. ومن أبرز ما جاء فيه: "إنها (أي حركة الانتصار) تعبر عن مطامح شريحة عريضة من الشعب الجزائري... وينطبق عليها في هذا المجال ما يقال عن الحزب الشيوعي في فرنسا مع الفرق في أن الأمر، هذه المرة، يتعلق بحزب لا يتلقى تعليماته إلا من قاعدته الوطنية. لذا فعلى الذين يقدرون بأن حل الحزب الشيوعي

الفرنسي سيكون غلطة إجرامية أن يقدروا ولأسباب أكثر وجاهة بأن حل حركة الانتصار في الجزائر سيكون جنونا بل أسوأ... ".[22]

أما فيما يتعلق بالمهمة الثانية، كلفت قيادة الحزب المحامي كيوان بإبلاغ المعتقلين تعليماتها القضية بالتراجع عن الاعترافات التي أدلوا بها للشرطة وقاضي التحقيق بحجة أنها تمت تحت التعذيب ونفي وجود المنظمة الخاصة والادعاء بأنها من نسج خيال الإدارة الكولونيالية[23]. إلا أن المعتقلين لم يتقبلوا ذلك بسهولة نظرا لتضافر الأدلة المادية على وجود "المخ" من أسلحة ومتفجرات ومخططات ووثائق متنوعة... واقترحت جماعة منهم تضم بن بلة ومحساس ويوسفي وآخرين... أن تحمل على عاتقها مسؤولية إنشاء "المخ" وتبرأ ساحة الحزب منها وتبرر ذلك بغلق الاستعمار لجميع المنافذ القانونية إلى التغيير في وجه الشعب الجزائري وطلائعه الوطنية بحيث لم يبق إلا العمل المسلح[24]. لكن إدارة الحزب رفضت هذا المقترح وأصرت على التمسك بموقف النكران التام. فامتثل المناضلون لذلك باستثناء بعض الحالات الخاصة التي تجدر الإشارة إلى ثلاثة منها: جيلالي بلحاج الذي كان سلوكه نتيجة منطقية لانتقاله إلى معسكر الخيانة، وعمار ولد حمودة الذي كان يتهم إدارة الحزب بالوقوف وراء اعتقاله ورفاقه أثناء الأزمة البربرية (1949) فرفض تعليماتها إلا أن سلوكه كان نزيها بشهادة

يوسفي[25]، وحسين بن زعيم[26] الذي يلف موقفه الكثير من الغموض.

وفي معرض تقدير نتائج هذه الخطة، يذهب قادة الحزب إلى أنها كانت إيجابية على كافة الأصعدة؛ إذ أوقفت الهجمة الشرسة للقوى الاستعمارية وافتكت منها زمام المبادرة وحولت موضوع التشهير من "المؤامرة الوطنية" إلى "المؤامرة الكولونيالية" وجعلت الرأي العام في الجزائر وفرنسا وفي أنحاء عديدة من العالم يتعاطف مع الحزب. الشيء الذي سمح بإنقاذ التنظيم السياسي وما تبقى من التنظيم الخاص من ويلات القمع[27]، وأدى إلى إطلاق سراح العديد من الموقوفين من مناضلي وإطارات التنظيمين كرقيمي وبوقرة وسيد علي وبولحروف... وساعد على الدفاع بفعالية عن الذين بقوا رهن الاعتقال وتحويل محاكمتهم إلى محاكمة للنظام الكولونيالي.

بيد أن قادة المنظمة الخاصة لهم رأي مغاير في الموضوع. فبوضياف يرى أن إدارة الحزب التي ينعتها بـ: "البرجوازية الصغيرة والبيروقراطية" اختارت بابتداعها لأطروحة المؤامرة طريق الاستسلام.[28] ومحساس ينحو إلى أن سلوك القيادة السياسية المقبول ظاهرا كان يخفي نية غير معلنة في التخلي عن الخط الثوري المرسوم في مؤتمر 1947[29]...إلخ. وكان رد المسؤولين

السياسيين على هذه الانتقادات هو اتهام أصحابها بالسعي إلى تحويل معركة خاسرة إلى هزيمة شاملة. فهل كان هذا صحيحا؟

في الواقع، كان هدف الفريقين هو تفادي الهزيمة الشاملة، إلا أن مفهوم هذه الأخيرة، كان يختلف من فريق إلى آخر. فبينما تعني عند المسؤولين السياسيين حل الحزب واضطهاد أعضائه، تدل عند قادة المنظمة على بقاء الحزب دون مبادئه الثورية أي استحالته إلى هيكل بلا روح. لذا نجدهم لا ينكرون فوائد أطروحة المؤامرة ولكن يطعنون في النوايا الإصلاحية التي كانت تحدوها. وهنا يثور سؤال: أليس هذا محاكمة للنوايا؟

في الحقيقة ما يبدو للوهلة الأولى محاكمة للنوايا هو بعد تأمل نقد شامل لموقف الحزب في ضوء مواقف أخرى تنير حوالكه وتكشف كوامنه. ولتجلية ذلك، سنشير إلى موقفين بارزين من تلك المواقف:

الموقف الأول يتمثل في الانتقادات الحادة التي وجهها بعض مسؤولي الحزب لقادة المنظمة الخاصة في خضم الحملات البوليسية محملين إياهم مسؤولية ما يحدث. فهذا أدى إلى أول شقاق كبير بين الفريقين. إذ أن إطارات "المخ" لم تحتمل ذلك لأن جوهر المشكلة ـ في تقديرها ـ كان سياسيا محضا يقع على عاتق إدارة الحزب، ويتحدد في تجاهل المنظمة طيلة ثلاث سنوات رغم ظروف القمع السائدة. لذا اعتبرت تلك الانتقادات حملة انهزامية لا تعلن عن

نفسها تستهدف بالأساس ضرب الخط الثوري بتشويه سمعة ممثليه[30].

أما الموقف الثاني وهو أكثر حساسية فيتجلى في قرار حل المنظمة الخاصة. إذ بعد تفكيك البوليس لأجزاء منها، ظل السؤال يلح على إدارة الحزب: ماذا تفعل بالأجزاء المتبقية؟ لدراسة هذه المسألة، اجتمعت اللجنة المركزية في فيفري 1951، وبعد نقاش، أقرت ما يلي:

- وضع الجزء الأكبر من المسؤولية فيما جرى على عاتق إدارة الحزب لأنها كونت جهازا سريا شبه عسكري قبل أن تتوفر الشروط المناسبة لانتقاله إلى العمل.

- تحميل هيئة أركان "المخ" الجزء الآخر من المسؤولية بسبب الأخطاء العديدة التي ارتكبتها كالتجنيد بدون تحري، ونقص الحيطة، وعدم التجاوب بسرعة وإيجابية مع حملة الاعتقالات.

- تسجيل زوال "المخ" من الناحية العملية؛ حيث وقع معظم قادتها وثلث تشكيلتها في الأسر، ولجأ عدد آخر إلى الجبال والأدغال، وتشتت الباقون...

وفي ختام الاجتماع، جرى تعيين هيئة خاصة برئاسة مصالي للبت في الأمر. وبعد مدة، خرجت هذه الهيئة باقتراحين تبنتهما اللجنة المركزية. وهما:

- التمسك بمبدأ الكفاح المسلح.

- إيقاف نشاط المنظمة الخاصة وإدماج عناصرها في الحزب في انتظار إعادة بناءها على أسس جديدة[31].

هذا الموقف، لقي معارضة شديدة من إطارات "المخ". إذ على الرغم من اتفاقها مع إدارة الحزب في تفسير ما حدث بترك "المخ" في حالة بيات، اختلفت معها في تقدير ما كان يجب أن يحدث؛ فبينما كانت تلك الإدارة ترى أنه كان على الحزب أن لا يتسرع في إنشاء المنظمة لعدم توفر الظروف المناسبة للعمل المسلح، كانت هذه الإطارات ترى أنه كان على الحزب أن لا يتماطل في السماح للمنظمة بالانتقال إلى العمل، لأن الأوضاع كانت مواتية. لذا فبينما قاد تحليل الفريق الأول إلى حل المنظمة كان تحليل الفريق الثاني يدعو إلى تدعيمها مع الاستفادة من الدروس المستقاة من التجربة السابقة وعلى رأسها تحديد موعد قريب للثورة. إضافة إلى هذا، استندت معارضة إطارات "المخ" لقرار الحل إلى عدة اعتبارات أخرى. فيما يلي أهمها:

- نجاة الجزء الأكبر من هياكل "المخ" من التفكيك في العديد من المناطق (الجنوب القسنطيني، القبائل، الجزائر العاصمة، الجنوب الوهراني...) يجعل من قرار الحل دعما لجهود البوليس الذي عجز عن تدمير المنظمة بشكل كامل.[32]

- افتقاد قرار الحل إلى الشرعية، إذ أن المنظمة الخاصة أنشئت بموجب قرار صادر عن المؤتمر (فيفري 1947). ومن ثم لا يستقيم حلها إلا بقرار مماثل لا بقرار من اللجنة المركزية.[33]

- كون الإبقاء على المنظمة ولو بصورة شكلية مسألة في غاية الأهمية بوصفها رمزا لاستقرار فكرة الثورة.[34]

إلا أن إدارة الحزب لم تحفل بهذه المعارضة ومضت في تنفيذ قرارها. وهو ما رسخ اعتقاد إطارات "المخ" بأن تنظيمهم قد حكم عليه بالزوال قبل مارس 1950، لأنه يقف عقبة كأداء في طريق الاتجاه المعتدل. ومن هنا كان السؤال الذي يدور في أذهانهم هو: ما العمل؟

الجواب على هذا السؤال كان ـ حسب بوضياف ـ كالأتي: "الانتظار مع وضع الأسلحة جانبا وكذا مصلحة الهوية وصناديق المراسلات، علاوة على اتخاذ قرار آخر، وهو عدم إدماج بعض العناصر الأمينة في المنظمة السياسية مثل أمناء المخازن وأعوان الاتصال والمنظمة الخاصة للأوراس والتي لم تمسها أعمال القمع. أما بقية العناصر فقد التحقت بسهولة بمختلف الخلايا السياسية..."[35]

الملاحظ على هذا الجواب أنه لا يتناغم مع قناعة أصحابه بانحراف قيادة الحزب عن الخط الثوري وما يقتضيه من قطيعة معها. غير أن هناك عوامل عديدة يمكن أن تبرر ذلك، في مقدمتها

الوضعية الصعبة التي كان عليها مناضلو "المخ": فبعضهم كان في غياهيب السجن وبعضهم الآخر في حالة فرار... والكل تحت ضغوط نفسية واجتماعية وأمنية لا تطاق. وهو ما جعلهم في أمس الحاجة إلى الحزب، ومن ثم أعجز ما يكونون عن إحداث القطيعة معه. وهذا كان يعطي القيادة السياسية فرصة للاستدراك. فهل تحسن استغلالها؟

الجواب كان يتوقف على مدى تحمل تلك القيادة لمسؤولياتها تجاه ضحايا ما عرف بالمؤامرة خصوصا وكيفية معالجتها لمضاعفات الأحداث الجارية عموما.

II -تداعيات "المؤامرة الكولونيالية":

يمكن تصنيف ضحايا ما عرف بالمؤامرة إلى مجموعتين رئيسيتين: المعتقلين والمطاردين.

فيما يخص المجوعة الأولى، تبني الحزب قضيتها دون أي حرج لكونها تتماشى مع أطروحة المؤامرة التي تنكر وجود المنظمة وتعد الموقوفين مناضلين في صفوفه اعتقلوا بسبب آرائهم السياسية. فوجهت لجنة مساندة ضحايا القمع CSVR التابعة له نداء إلى الشعب للوقوف إلى جانبهم حسا ومعنًى. واستجابة لذلك، تكونت لجان فرعية في مختلف أنحاء الوطن، ضمت مناضلين من مختلف الأطياف السياسية: انتصاريين، بيانيين، علماء، شيوعيين، نقابيين وأحرار. واضطلعت هذه اللجان بالمساندة المادية للمعتقلين كإرسال

الوجبات الدافئة إليهم وتوزيع المعونات المالية والعينية على أسر الفقراء منهم... وكذا المساندة المعنوية كزيارتهم بصفة منتظمة في السجون والإشهار لصالح قضيتهم وتوكيل المحامين للدفاع عنهم[36]. وبخصوص النقطة الأخيرة، استقدم محامون بارزون من هيئة محامي باريس، كالأستاذ هنري دوزان(Henry Douzon)الذي رافع عن الوطنيين الملغاشيين والأستاذ بيار ستيب (Pierre Stibe)وزوجته الأستاذة رني ستيب(Renée Stibe)اللذين دافعا في محاكمات عديدة في إفريقيا الغربية الفرنسية سابقا عن مناضلي حركة التجمع الديمقراطي الإفريقي، والأستاذ بيار براون (Pierre Braun)والأستاذ إيف ديشزال (Ives Dechezelles)، والأستاذ فاياني(Vienney)... إلى جانب محامين جزائريين، كالأستاذ عبد الرحمان كيوان والأستاذ عمار بن تومي من مدينة الجزائر، والأستاذ حميد قسول من البليدة والأستاذ العيد عمراني نقيب المحامين ببباتنة...[37]

وجرت عدة محاكمات في العديد من المدن الهامة، وكانت أشهرها أربعة:

- **محاكمة بجاية**: وبدأت في 15 فيفري 1951 وتعرف بـ: "محاكمة ال 27" نسبة إلى عدد المناضلين الذين حوكموا فيها، من بينهم: رمضان عبان، مولود عمروش، مخلوف تيتوح، العربي عسال... وبلغ مجموع العقوبات التي نصت عليها 110 سنوات حبسا نافذا و140 سنة حظر إقامة و165 سنة حرمانا من الحقوق المدنية

وستة ملايين وأربعة ألفا فرنك (60.40.000 ف ف) غرامة وكانت أقسى عقوبة من نصيب عبان بـ 6 سنوات حبسا و10 سنوات نفيا و10 سنوات حرمانا من الحقوق المدنية ونصف مليون فرنك غرامة.[38]

- **محاكمة وهران**: وبدأت يوم 6 ماي 1951 ودامت عدة أيام، وكان عدد المتهمين فيها 47 مناضلا، منهم: حمو بوتليليس، السعيد إبراهيم، معمر أيت زاوش، بحري ميسوم، الحاج بن علا، واضح بن عودة... وقدرت العقوبات التي أصدرتها بـ 122 سنة حبسا نافذا و139 سنة حظر إقامة و135 سنة حرمانا من الحقوق المدنية، وصدر أقسى حكما في حق بوتليليس بـ 6 سنوات سجنا و10 سنوات حظر إقامة و10 سنوات حرمانا من الحقوق المدنية.[39]

- **محاكمة عنابة**: وانطلقت في 30 جوان 1951 ومثل أمامها 121 مناضلا، وبلغ مجموع العقوبات التي نصت عليها 365 سنة سجنا نافذا و386 سنة حظر إقامة و672 سنة حرمانا من الحقوق المدنية و 22.700.000 فرنك غرامة. وكانت أشد عقوبة بـ 10 سنوات حبسا و10 سنوات نفيا ومليون فرنك غرامة، وصدرت في حق كل من بوضياف وبن مهيدي وديدوش وزيغود.[40]

- **محاكمة البليدة**: وبدأت يوم 22 نوفمبر 1951[41]، وأحيل عليها 56 مناضلا، من ضمنهم أعضاء هيئة الأركان. وخصها الحزب بإشهار واسع وكرست لها جريدة "الجزائرية الحرة" عددا

خاصا، وحضرتها شخصيات فرنسية بارزة معروفة بأفكارها الحرة كشهود نفي مثل كلود بوردي(Claude Bourdet)مدير مجلة لوبسرفاتور(L'Observateur) والبروفيسور أندري مندوز(André Mandouze)أستاذ بكلية الأداب بالجزائر ومارسيل ديفريش(Marcel Difriche)قيادي في الكونفيدرالية العامة للشغل C.G.T... واللذين لم يتمكنوا من الحضور للإدلاء بشهادتهم لصالح المتهمين كالكاتب الكبير ألبير كامي(Albert Camus)ومدير مجلة إيسبري(Esprit)جان ماري دومیناك(J.M. Domenach)... بعثوا برسائل تضامن مع المساجين.[42] كما وردت على المحكمة عدة برقيات تأييد من شخصيات بارزة في الوطن العربي مثل عبد الكريم الخطابي رئيس لجنة تحرير المغرب، وحسن الهضيبي مرشد الإخوان المسلمين، والعميد صلاح حرب باشا رئيس جمعية الشبيبة المسلمة[43]... وانتهت المحاكمة يوم 11 مارس 1952 بإصدار أحكام قاسية، إذ كان نصيب النائب خيضر 8 سنوات سجنا وأيت أحمد وبن بلة 7 سنوات وبوضياف ويوسفي وأعراب وماروك 6 سنوات ومحساس 5 سنوات، إضافة إلى غرامة قدرها 120 ألف فرنك ونفي لمدة 5 سنوات وحرمان من الحقوق المدنية لمدة 10 سنوات لكل واحد منهم.[44]

إلا أن هذه الأحكام الثقيلة لم تكن تعني أن الإدارة الكولونيالية كسبت المعركة، حيث تمكن المتهمون والمدافعون

عنهم من نقل الصراع إلى الصعيد السياسي وتحويل جلسات المحاكمات إلى منابر دعائية عرّوا من خلالها النظام الاستعماري وما يمارسه من امتهان لكرامة الإنسان وتعدي على أبسط حقوقه، وأكدوا - في المقابل - على حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

وخوفا من انعكاسات ذلك على الرأي العام، أحيطت تلك الجلسات بالسرية وضربت الأطواق الأمنية الكثيفة حول المحاكم. إلا أن هذا لم يمنع المواطنين من التجمهر بالآلاف جالسين على الأرصفة معطلين حركة المرور وهاتفين بالشعارات الوطنية.[45] ومن حين لآخر، كانت هذه التجمعات تتحول إلى مظاهرات حاشدة وتدخل في مشادات مع قوات الأمن[46]... ولعب هذا الجو المفعم بالتضامن دورا مهما في رفع معنويات السجناء الذين لم يكفوا عن ترديد الأناشيد الوطنية في كل ذهاب إلى المحكمة وإياب إلى السجن. ولم تستطع الشرطة إسكاتهم فراحت تطلق العنان لصفارات سياراتها للتغطية على أصواتهم، لكنها تضطر إلى التوقف عند الوصول إلى المحكمة بينما يواصل المعتقلون الإنشاد على مسامع الجميع حتى داخل المحكمة.[47]

وعكس ما كان متوقعا، لم ينتهى مسلسل المعتقلين بانتهاء المحاكمات بل استمر داخل السجون. إذ دفعتهم المعاملات القاسية والإهانات إلى الاحتجاج والمطالبة بحقوقهم كسجناء سياسيين.

وكان سلاحهم الأساسي في هذه المعركة هو الإضراب عن الطعام، فشنّوا العديد من الإضرابات في معظم السجون كسجن الأغواط وسجن تيزي وزو وسجن وهران وسجن الكدية بقسنطينة وسجن بارباروس بالجزائر. وكان أطولها إضراب سجن الأصنام (الشلف حاليا) الذي تواصل لمدة 37 يوما وبلغ صداه المجلس الجزائري الذي أرسل تحت ضغط الرأي العام وفدا مؤلفا من نائبين طبيبين هما: قاضي Cadi ولوبون Le Bon لتقصي الحقائق والإطلاع على حالة المضربين.[48] ورافق هذه الإضرابات وغيرها من الاحتجاجات –في كثير من الأحيان - اشتباكات عنيفة مع حراس السجن. وجرى أخطر اشتباك في سجن بربروس سنة 1951 حيث لم تتمكن إدارة السجن من إخماده إلا بعد تدخل الحرس المتحرك La Garde Mobile. وكان جزاء أولئك المساجين الضرب المبرح والحبس في زنازين ضيقة تحت الأرض عراة ومكبلين لما يقارب 90 يوما. ولم تحسن وضعيتهم إلا بمناسبة قدوم لجنة خاصة من باريس تحت ضغط المحامين والصحافة.[49]

وفي ضوء ما سبق، يتبين أن الحزب لم يتخل عن قضية المتعلقين، إذ وظف كل الوسائل المتاحة للدفاع عنهم وجند الصحافة والمحامين وكل القوى الوطنية والتقدمية والليبرالية وحتى جماهير المواطنين لذلك. وما يسجل عليه من نقائص في هذا المجال

مرده ـ في الغالب ـ إلى الوسع. ولكن هل اعتنى بالمطاردين بنفس الدرجة؟

يكتسي هذا السؤال أهمية بالغة. وتتجلى هذه الأهمية إذا علمنا أن قضية المطاردين عكس قضية السجناء كانت تتناقص مع أطروحة المؤامرة وتهدد الوجود الشرعي للحزب. وبالتالي كانت امتحانا حقيقيا لمصداقيته.

تتفق شهادات عناصر المخ وهي كثيرة (بن بلة، محساس، يوسفي، أيت أحمد، بوضياف، العمودي، حباشي، بن عودة، بن طوبال، بن علا، بوشعيب... الخ) على إصدار حكم قاس بخصوص معاملة الحزب لهذه الفئة. وبناء على تلك الشهادات يمكن تقسيم هذه المعاملة إلى نوعين:

النوع الأول و الأقل سوء حظيت به بعض إطارات المنظمة حيث قامت إدارة الحزب بإدماجها في التنظيم السياسي وطلبت منها العودة إلى الاجتماعات والكلام السياسي وبيع الجرائد. إلا أن ذلك جرى ـ حسب هذه الإطارات ـ وفق شروط قاسية:

أولها: تشتيتها وعزلها عن بعضها البعض بغية إضعاف شوكتها والحد من فعاليتها.[50] فنقل مسؤولو القطاع القسنطيني إلى القطاع الوهراني ومسؤولو هذا القطاع الأخير إلى القطاع الجزائري وأرسل آخرون إلى فرنسا... وهلمّ جرا.

ثانيها: إبعادها عن كل مسؤولية سامية بحجة كونها رهن البحث البوليسي.[51] وهنا يمكن أن نشير على سبيل المثال إلى حالة بوضياف الذي احتارت إدارة الحزب في العمل الذي تكلفه به، هل تعينه على رأس دائرة وقد كان على رأس مقاطعة، وهذا تراجع في مكانته لا مبرر له أم تضعه على رأس ولاية وبذلك يكون له الحق في حضور اجتماعات على مستوى عال والإطلاع على الكثير من الأمور وهو ما لا يرضاه. لذا بقي دون عمل لمدة تفوق السنة ثم كلف بعمل مكتبي تمثل في مراجعة التقارير التي ترد إلى المنظمة.[52]

ثالثها: إخضاعها لمراقبة شبه بوليسية، زيادة على حرب أعصاب مستمرة، إذ كانت الإدارة لا تكف عن تذكيرها بأخطاء بعض زملائها الذين اعتراهم الضعف إبان الأزمة التي عصفت بالمنظمة. وذلك قصد زرع شعور بالنقص لديها من جهة والتقليل من شأنها في أعين المناضلين وبالتالي الحد من تأثيرها من جهة أخرى.[53]

أما النوع الثاني من المعاملة، فكان يتمثل ببساطة في ترك العديد من الفارين في حالة إهمال ونسيان. ففي شرق البلاد، لقي المناضلون الذين لجأوا إلى الأوراس (بن طوبال، بن جدو، حباشي، بيطاط، تليلاني، زيغود، بن عودة، باوش، بركات...) صنوفا شتى من العناء والمشقة بسبب قطع الحزب أبسط المساعدات عنهم. فرفض ـ مثلا ـ مسؤول الحزب بولاية قسنطينة (بوجريدة) منحهم

مبلغا من المال لشراء الأحذية بعدما تمزقت أحذيتهم وأصبحوا يمشون شبه حفاة في طبيعة قاسية.[54] وعندما اشتدت عمليات البحث عنهم وضرب "الحرس المتحرك" الحصار على منطقة الأوراس سنة 1951، أمرهم الحزب بالتوجه نحو قسنطينة لكن دون أن يوفر لهم لا النقل ولا تكاليفه مما اضطرهم إلى الذهاب مشيا على الأقدام إلى عين مليلة رفقة أحد مناضلي الأوراس (مصطفى بوستة) الذي أشفق لحالهم وأقرضهم مبلغا من المال لمواصلة المشوار على متن سيارة أجرة.[55] وفي قسنطينة بقوا مدة بلا نشاط ودون أن يهتم أو يتصل بهم أحد، ليتم في الأخير تشتيتهم بإرسال فريق إلى ميلة وآخر إلى الجزائر وثالث إلى وهران بحيث يستحيل الاتصال بينهم وأسوأ من ذلك حين أصيب أحدهم (زيغود) بمرض في عينه فذهب إلى مقر الحزب بقسنطينة يطلب المساعدة أعطي مبلغا بخسا (40 دورو) لا يكفي للعلاج مما " اضطر رفاقه إلى مداواته بالشبّ والقصبة كما تداوى البهائم".[56] ولم تكن وضعية المطاردين بباقي جهات الوطن أحسن حالا، إذ قضى سويداني وبوشعيب بدورهما فترة عصيبة في منطقة المتيجة ووصل بهما الحال إلى العمل من طلوع الشمس إلى غروبها في ضيعات المعمرين وكبار الملاكين وعند أفراد الشعب للحصول على ما يسد الرمق بعدما تجاهلهما الحزب تجاهلا تاما.[57] ويذهب بعض المطاردين إلى أبعد من ذلك، فيتهمون إدارة الحزب بالتواطؤ

الضمني مع الأمن، حيث تعمدت إبقاءهم في حالة تسكع لكي تسهل على الشرطة إلقاء القبض عليهم. ويزكي ذلك أنه لما كان يسعف بعضهم الحظ، فيجد ملجأ لقضاء ثلاثة أو أربعة أيام، كان يقال لصاحب البيت بأن ضيوفه قنبلة موقوتة مما يجعله يعيش في حالة رعب ويستعجل التخلص منهم.(58)

ولم يكن غريبا من إدارة هذا سلوكها مع الذين فضلوا العيش في كنف السرية أن تعارض بشدة رغبة الذين كانوا في السجن في الفرار. وبخصوص هذا الموقف، يذكر بن بلة ومحساس أنهما اقترحا على قيادة الحزب الهروب من سجن البليدة، فرفضت ذلك بشكل قاطع وأصدرت تعليمات صارمة إلى المناضلين بعدم تقديم أي معونة لهما. ولما نفذا مشروع الهروب بالاعتماد على النفس وبعض المناضلين الذين خرجوا عن طاعة الحزب كصافي بوديسة وسيدي يخلف مصطفى، عوقب هؤلاء بالطرد وترك أولئك بدون مساعدة لمدة طويلة.(59) ونفس المصير لقيه الفارون من سجن عنابة (زيغود، بن عودة، بركات، بكوش)، فلم يكتفِ الحزب بإهمالهم بل وصل به الأمر إلى منع المناضلين من مساعدتهم قبل أن يقرر ـ في الأخير ـ نقلهم إلى الأوراس.(60)

ومما يعكس بصدق نظرة قيادة الحزب إلى المطاردين تسمية "الثقال"(Les Lourds)التي أطلقتها عليهم؛ فهم مثقلون بالمشاكل مع

إدارة الاحتلال وبالتالي عبء على الحزب يتوجب التخلص منه. وتماشيا مع ذلك، طرحت عليهم سنة 1952 خيارين[61]:

الخيار الأول: الاستسلام للسلطات الفرنسية مع التعهد بتعيين محامين أكفاء يجتهدون وسعهم لتخفيف الأحكام التي صدرت في حقهم.

الخيار الثاني: مغادرة البلاد إلى الخارج، إما إلى مصر للنشاط في إطار بعثة الحزب هناك أو للتكوين في كلية القاهرة الحربية، وإما إلى فرنسا للعمل في هياكل الفيدرالية.

وكان موقف المعنيين من الخيار الأول هو الرفض القاطع أما الخيار الثاني فقد رضي به البعض دون البعض. لكن عند التنفيذ لم يمس إلا القليل ممن كان يفترض أن يشملهم، علاوة على أنه لم يخلو من الأساليب الملتوية والمساومات، فأخفي ـ مثلا ـ على بن بلة ومحساس طلب منطقة القبائل بإيوائهما لدفعهما إلى القبول بمغادرة البلاد كما لم تسلم لهما وثائق السفر المزورة إلا بعد أن قبلا بشروط الإدارة كالفصل بينهما بإرسال أحدهما إلى المشرق والآخر إلى فرنسا.[62]

وعموما، ترسم شهادات عناصر "المخ" صورة قاتمة الضلال لمعاملة الحزب للمطاردين. فهل يتفق ذلك مع شهادات الطرف الآخر؟

خلافا لما مرّ بنا أعلاه، يؤكد المسؤولون السياسيون أن الحزب اعتنى بمناضلي "المخ" الملاحقين من الأمن ماديا وأدبيا قدر

المستطاع. فوفر لبعضهم الملاجئ لدى عائلات المناضلين والمتعاطفين في المدن، ونقل عددا منهم إلى المناطق الريفية الوعرة كالأوراس والقبائل، وساعد آخرين على مغادرة البلاد إما إلى فرنسا وإما إلى المشرق. كما خصص لهم مرتبات في حدود ما تسمح به إمكانات الحزب المالية.[63] إلا أن ذات المسؤولين لا ينكرون قساوة الظروف التي كان عليها المطاردون خاصة المقيمين منهم في المدن إذ كان عليهم أن لا يغادروا مخابئهم تحت أي عذر كان وأن يمتنعوا عن الكلام والحركة حتى لا يتفطن الجيران لوجودهم، وهو وضع لا يطاق.[64] ولا ينفون كذلك حدوث تجاوزات في حق أولئك المناضلين سواء أكان المسؤول عنها الإدارة المركزية أو القادة المحليون، لكنها لا تعكس - برأيهم - توجها عاما للحزب.[65] ويلقى هذا الطرح سندا في شهادات بعض عناصر "المخ" كعيسى كشيدة الذي يؤكد بأن "إدارة الحزب أولت اهتماما بالغا لأعضاء المنظمة الخاصة ولم تهملهم"[66]، وعبد القادر العمودي الذي يشير إلى أن "قيادة الحزب ساعدت المناضلين الذين كانت تبحث عنهم السلطات الفرنسية بإخفائهم لدى بعض المناضلين وتكفلت نسبيا بأمورهم المادية"[67]، وعبد الرحمن قيراس الذي يذكر بأنه حين أصيب سنة 1951 بمرض صدري خطير تكفل الحزب بعلاجه تحت هوية مزورة في مستشفى مصطفى باشا ثم مستشفى بني مسوس

وأخيرا في مصحة خاصة بمفتاح إلى أن امتثل للشفاء في أواخر سنة 1951.[68]

أما بخصوص تهمة إبعاد مناضلي "المخ" المطاردين عن مناصب المسؤولية، فالجهة المتهَمة تفند ذلك من أساسه وتؤكد استعانة الحزب بكل أبنائه دون أي مفاضلة بينهم بالنظر إلى وضعهم الأمني بدليل استدعاء عدد من إطارات "المخ" الملاحقة أمنيا للعمل في الأجهزة المركزية كبوضياف وماروك الذين كونا مع سيد علي ودخلي "لجنة التنظيم" التي تشرف على جميع الولايات، وتعيين أخرين كمسؤولي ولايات مثل رقيمي وشرقي... أو مسؤولي دوائر كبن مهيدي ودريس وبوقرة وبن عبد الملك وديدوش وقيراس وبيطاط وبوصوف وقصير ومشاطي[69]... ووفقا لقائمة إطارات المنظمة السياسية غير الكاملة التي نشرها بن خدة في كتابه، كان حوالي 40٪ منهم رهن البحث البوليسي[70]، الأمر الذي اضطر مسؤول التنظيم (سيد علي) إلى عقد اجتماعين في الشهر، واحد مع المسؤولين الملاحَقين وآخر مع المسؤولين غير الملاحقين.[71] ويؤكد بوضياف نفسه ذلك حينما يشير إلى أن ثلث المنظمة الحزبية كان تحت إشراف عناصر المنظمة الخاصة.[72]

وفي السياق ذاته، يرفض قادة الحزب ما ينسب إليهم من معارضة لفرار السجناء، مشيرين إلى تزكيتهم ودعمهم للعديد من حالات الفرار: كهروب زوبيري كاتب الضبط بمحكمة الجزائر

من مقرات شرطة الاستعلامات العامة P.R.G الكائنة بفيلا محي الدين، ومحاولة سيد علي عضو قيادة الحزب الفرار عندما جاءت الشرطة لاعتقاله، وتلقي بوقرة الأمر بعدم المثول أمام المحكمة بعد أن استفاد من الإفراج المؤقت[73]، والتكفل بمحمد علي خيضر الفار من سجن وهران وتهريبه إلى فرنسا[74]... ولا توجد وفقا لهذا الطرح سوى حالتين استثنائيتين عارضت فيهما إدارة الحزب الفرار: الأولى حالة النائب خيضر التي تلقى تفسيرا في تناقض فرار هذه الشخصية السياسية البارزة مع أطروحة المؤامرة التي رفع الحزب لواءها، إضافة إلى أن مثولها أمام المحكمة كان بما سيثيره من ضجة كبيرة سيقدم خدمة جليلة لقضية المعتقلين. أما الحالة الثانية فتتعلق بين بلة ومحساس وتعزو قيادة الحزب معارضتها لفرارهما إلى الانعكاسات الوخيمة التي كان سيتركها ذلك على باقي السجناء، زيادة على أنه من غير المعقول - نظاميا - أن يهرب المسؤولون ويبقى المناضلون[75].

إزاء هذا التناقض بين تقييم إطارات "المخ" لتعامل إدارة الحزب مع مضاعفات "المؤامرة" وتقييم المسؤولين السياسيين، لنا أن نتساءل: ما علة ذلك؟

من غير المستبعد أن يكون للعلل الذاتية كالتحيز دور ما في ذلك، إلا أن العلة الأكثر تأثيرا هي - و لا شك - علة موضوعية تتجلى في اختلاف زاوية الرؤية عند الفريقين تبعا لاختلاف الموقع

الذي يحتله كل فريق في سياق الأحداث. فعناصر "المخ" تنظر إلى المسألة من خلال الوضع الحرج الذي كانت فيه، فهي منّيَت بأن تكون طليعة الثورة المنشودة لكنها ألفت نفسها - في نهاية المطاف - متشردة في المدن والبوادي وعالة ثقيلة على الحزب الذي يضغط عليها للقبول إما بالدخول إلى السجن وإما بالخروج من الوطن، لذا فهي ترى بأنها مخدوعة. أما قادة الحزب فينظرون إلى مسألة من موقعهم كمسؤولين مطالبين بتقدير الأمور بواقعية والعمل في نطاق الممكن والأخذ في كثير من الأحيان بمنطق أخف الضررين، لذا فالكثير مما تراه عناصر "المخ" سلبيات هو في تقديرهم إيجابيات، لأنها سمحت بتفادي سلبيات أكبر.

ومن هنا نخلص إلى نتيجة مهمة وهي عقم الإشكالية المطروحة بصيغتها التقديرية الشائعة لما تتسع له من تأويلات متعارضة. وهو ما يدعو إلى إعادة النظر فيها بحيث لا يدور الاستفهام فيها حول تقدير تسيير الحزب للأزمة ولكن حول تقرير حقيقة اجتهاده للخروج منها بالانتقال من حالة شرعية استنفذت أغراضها إلى حالة ثورية تفتح أفاقا جديدة. بعبارة أخرى، من العبث التساؤل عن كفاية أو عدم كفاية القدر الذي قدمه الحزب لعناصر "المخ" من مسكنات الألم؛ لأن المطلوب منه كان توفير البلسم الكفيل بإخراجها من سلبيات الفرار والتخفي إلى إيجابيات

المبادرة والهجوم ووضع حد لحالة الضياع والتشرد التي كانت عليها.

الهوامش

1-Jeanson francis : le cours des choses : drôle de complot ou l'anniversaire manqué, in la République Algérienne, N° 229, 16 juin 1950, P: 1-4
2-ECHOS d'Alger. 11 avril 1950.
3-Mahfoud Kaddache , Histoire du nationalisme algérien, SNED, Alger , 1980 , P 857

4 -عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر 1947 – 1954 ، م.و.ك. ، الجزائر، 1986، الجزء 3 ، ص 129.

5- L'Algérie- libre, 01avril 1950
6- jacques Chevallier, nous, Algériens…, Calman – levey , Paris , SD , P93.
7-Mohammed Boudiaf , la préparation du premier novembre 1954,in Hebdo libéré, N° 66 du 1er au 7 juillet 1992, pp.6-9.

8 - شهادة بن عودة، في محمد العباس، ثوار عظماء، منشورات دحلب ، الجزائر ، 1991 ص 55، 86.

9-Benyoucef Ben Khedda, op. cit, P 157-159.

10 - مجلة الباحث، العدد الثالث، نوفمبر 1985، ص 46.

11 - شهادة بيطاط، في: محمد عباس، ثوار عظماء، ص 76.

12- Lakhdar Bentobel , Révolution anonyme, p 84.

13 - أحمد محساس ، الحركة الثورية في الجزائر، ترجمة الحاج مسعود و محمد عباس،دار القصبة، الجزائر، 2003 ص 343.

شهادة محساس، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 154.

14 -شهادة أحمد بوداة ، في: محمد عباس، رواد الوطنية، ص 70.

15 - شهادة مولاي مرباح ، في: محمد عباس، رواد الوطنية، ص 307.

16- Benyoucefe Ben Khedda , op. cit, p 156.
Ibidem

17 -عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون ، المصدر السابق، ص 139.

18 -عبد القادر وقواق ، المرافعة الكبرى، منشورات دحلب ، الجزائر 1992 ، ص 55 -56.

19- Commissions des finance J.O.A : débats Assemblée Algérienne, séance du 19 mars 1951, p 178-180.
20- République Algérienne, les numéros 229-230-231, (16-23-30 juin 1950)
21- E Naegelen , Mission en Algérie, Flammarion , Paris, 1962, p. 175-176.
22-Esprit, 18 années, juin 1950, p 1018.

23 -شهادة عبد الرحمن كيوان (جمعها صاحب المقال).

24 -أحمد محساس ، المصدر السابق، ص 334.

-M'hammad Yousfi , complot, ENAL , Alger , 1986 , p64.
25- Ibid, p56.
26-Tribunal de Bône (Annaba), procès de l'O.S 30 juin 1951, p30.
27-Benyoucef Ben Khedda , op,. Cit., p 157.
28- Mohammed Boudiaf , op, cit.

29 - أحمد محساس ، المصدر السابق، ص 334.

30 -نفس المصدر.

شهادة أحمد بوداة، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 70.

31 -شهادة سيد علي عبد الحميد، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 107.

شهادة حسين لحول ، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 55.

32 -أحمد محساس ، المصدر السابق، ص 353.

33 - جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994 ص 221.

M'hammed Yousfi , l'Algérie en marche, T.1,p. 102.

34 -أحمد محساس ، المصدر السابق .

35- Mohammed Boudiaf op, cit.

36 - عبد القادر وقواق ، المرجع السابق، ص 55 -56.

Benyoucef Ben khadda op.cit, p 161.

37-Abderrahmane Kiouane , Moments du mouvement national, Ed. Dahlab , Alger , 1999 p 165.

عبد القادر وقواق ، المرجع السابق، ص 48.

38-Benyoucefe Ben Khedda, op.citt, P 161.

عبد القادر وقواق ، المرجع السابق، ص .59

39 -وثائق محاكمة المنظمة الخاصة بوهران في 6 مارس 1951، في عبد القادر وقواق المرجع السابق، ص 91 -135.

40-Tribunal de Bône (Annaba), Procès de l'OS, 30 juin 1951

41 - يشير بن خدة إلى تاريخ 22 سبتمبر 1951 بينما تذكر المصادر الأخرى (كيوسفي، ووقواق...) تاريخ 22 نوفمبر. والظاهر أن بن خدة وقع في الخطأ سهوا.

42-L'Algerie libre, N° 38, 8 Nov 1951.
M'hammed Yousfi , le complot, P 81-82
Benyoucefe Ben khedda , op, cit, P 160.

عبد القادر وقواق ، المرجع السابق، ص 58.

43-L'Algerie Libre, N° 38, 8 Nov 1951.
L'Algerie Libre, N° 38, 26 Avril 1952.
44- Ben youcef Ben Khedda , op, cit, PP. 161-162.
M'hammed Yousfi , le complot, P. 81.

45 - عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون ، المصدر السابق، ص 132.

عبد القادر وقواق ، المصدر السابق، ص 58 -59.

Mahfoud Keddache , op, cit, P 859.
46- M'hammed Yousfi , L'Algérie en marche, Tome I, P. 167.
47- Robert Merle , Mémoires de Ben Bella, Gallimard , Paris 1965 , P. 82.
M'hammed Yousfi, le complot, P 81.
Ibidem, PP. 101-188.

48 - عبد القادر وقواق ، المصدر السابق، ص 59.

عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون ، المصدر السابق، ص 130 -134.

49 -عبد القادر وقواق ، المصدر السابق، ص 59.

Mahfoud Kaddache , op, cit, P 859.

50 - شهادة لخضر بن طوبال ، في مجلة أول نوفمبر، العدد 1982/55، ص 55.

شهادة عبد القادر العمودي ، في مجلة المصادر، العدد 2001/04، ص 201.

R. Merle , op, cit, P 83.

51 -أحمد محساس، المصدر السابق، ص 337.

52- Mohammed Boudiaf , op, cit.

53 - شهادة عبد القادر العمودي (جمعها صاحب المقال).

أحمد محساس ، المصدر السابق.

شهادة أحمد محساس ، في محمد عباس، ثوار عظماء، ص 156.

54 - شهادة عبد السلام حباشي ، في مجلة الباحث، العدد 1985/03، ص 46.

55 - شهادة لخضر بن طوبال ، في مجلة أول نوفمبر، العدد السابق، ص 55.

56 - شهادة عمار بن عودة ، في مجلة أول نوفمبر، العدد 55، ص 64.

شهادة عبد السلام حباشي ، في مجلة الباحث، العدد السابق، ص 46 -47.

57-R .,Merle. op, cit, P 83.

58 -شهادة عبد السلام حباشي ، في مجلة الباحث، العدد 1984/02، ص 10 -47

59 -أحمد محساس، المصدر السابق، ص 346.

R .Merle , op, cit, P. 83.

60 - حسين أيت أحمد ، مذكرات مكافح 1942 – 1952، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ الجزائر ، ص 223.

61 -شهادة عمار بن عودة ، في محمد عباس، ثوار عظماء، ص 88.

شهادة لخضر بن طوبال في مجلة أول نوفمبر، عدد 55، ص 55.

شهادة محمد علي خيضر في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 331

62 -أحمد محساس ، المصدر السابق، ص 348.

R .Merle , op, cit, P 83.

63 - شهادة عبد الحميد سيد علي ، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 107.

Benyoucef Ben khedda, op, cit.PP. 163-164.

64- Benyoucef Ben khedda , op, cit, P 165.

Ibidem

66 - نقلا عن: إبراهيم لونيسي ، المنظمة الخاصة أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، في مجلة المصادر، العدد 2002/06، ص 75.

67 -شهادة عبد القادر العمودي ، في مجلة المصادر، العدد السابق، ص 201.

68 - شهادة عبد الرحمان قيراس (جمعها صاحب المقال).

شهادة عبد الحميد سيد علي ، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 107.

69 - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون ، المصدر السابق، ص 35.

Benyoucef Benkhedda , op, cit, pp. 164-165.

70 - انظر الملحق 27 في: Ben youcef Ben Khedada , op, cit, PP. 317-319

71 - شهادة عبد الحميد سيد علي ، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 107 -108.

72- Mohammed Boudiaf , op, cit.

73- Benyoucefe Ben khedda , op, cit, P 159.

74 -شهادة محمد علي خيضر ، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 331.

75- Benyoucef Ben khedda , op, cit, PP. 159-160.

شهادة عبد الحميد سيد علي ، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 107.

76 -أحمد محساس ، المصدر السابق، ص 337.